

محاولات الصلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية

1954 - 1962

Reconciliation Attempts between the National Liberation Front and the Messalist Movement 1954 -1962

الدكتور بوعريوة عبد الملك¹،1 جامعة أحمد دراية أدرار . الجزائر، البريد الإلكتروني: bmoncif1993@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/01/28

تاريخ القبول: 2020/11/17

تاريخ الاستلام: 2020/10/06

الملخص: يتناول هذا المقال الاتصالات التي كانت بين قادة من جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية في الداخل والخارج خلال الثورة التحريرية 1954-1962، في إطار محاولات الصلح، سواء تلك التي كانت في السنة الأولى من الثورة، والتي كانت تهدف إلى تجنب المواجهة المسلحة بين الطرفين، أو تلك الاتصالات التي حصلت بعد اندلاع المواجهة المسلحة بينهما، وكان الغرض منها السعي لحقن دماء الإخوة الأعداء.

و نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز المجهودات التي بذلها بعض القادة من الحركتين، من أجل لم الشمل، و توحيد الجهد لمواجهة العدو المشترك، و حقن دماء الجزائريين، خلافا لما تنذهب إليه بعض الكتابات، التي ترى بأن العلاقة لم تكن إلا عدائية طويلة سنوات الثورة التحريرية.

و قد توصلنا إلى نتائج تؤكد بأن نية التوصل إلى اتفاق بين الحركتين كانت قائمة من قبل بعض القادة، منذ اندلاع الكفاح المسلح، و تجلى ذلك من خلال تعدد محاولات الصلح، مما يوحي بإدراك هؤلاء لخطورة الانقسام على القضية الوطنية و الثورة التحريرية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لعدة أسباب داخلية و خارجية.

الكلمات المفتاحية: جبهة التحرير الوطن، المصالية، الحركة الوطنية الجزائرية، مصالي الحاج، النزاع المسلح، الثورة الجزائرية.

Reconciliation Attempts between the National Liberation Front and the Messalist Movement 1954 -1962

Abstract:

This article deals with the contacts and initiatives that took place between the leaders from the National Liberation Front and others from the Messalist Movement at home and abroad, during the Liberation Revolution (1954-1962), within the framework of reconciliation attempts. It first refers to the attempt which happened during the first year of the revolution and which aimed at avoiding armed confrontation between the two parties. Then it examines the second attempt which came after the outbreak of the bloody conflict between the two movements, with a view to stopping bloodshed between the enemy brothers.

Contrary to some studies which see that the relationship between the two movements was nothing but hostile, this study aims at highlighting the efforts made by some leaders of the two movements in order to reunite and unify effort to confront the common enemy and to stop the bloodshed of Algerians. We have reached conclusions which confirm that the work to reach an agreement between the two movements had been in place since the outbreak of the armed struggle. This was evidenced by the multiplicity of reconciliation attempts, suggesting that the two parties realized the seriousness of division over the national issue and the liberation revolution. However, these contacts failed for several internal and external reasons.

Keywords: National Liberation Front, Messalist, The Algerian national movement, Masali El Hadj, endeavors, armed conflict, confrontation, Armed conflict. Algerian Revolution.

1. مقدمة:

يتناول هذا المقال بالدراسة والبحث جانبا مهما من جوانب العلاقة التي سادت بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية المصالية خلال الثورة التحريرية، ويتمثل في المظاهر السلمية في هذه العلاقة، بعيدا عن النزاع المسلح بين الحركتين، الذي تناوله العديد من الدارسين و المؤرخين الجزائريين و الأجانب بشيء من الموضوعية حيناً، وبالانحياز لطرف على حساب الآخر أحيانا، تبعا لمنطلقات كل دارس أو باحث.

لقد طبعت هذه المظاهر بالعديد من المواقف التي تحكمت فيها - بشكل خاص- متطلبات الكفاح المسلح، وتطوره عبر مختلف مراحل، وموقف العدو الفرنسي و المجتمع الدولي من القضية الجزائرية، وهذا الأمر يشكل في نظرنا أحد الجوانب الجديرة بالعرض و التحليل؛ لأن ذلك يعبر عن إدراك قيادة الثورة - أو على الأقل بعض قادتها- و الوطنيين المخلصين من الحركتين لخطورة الانقسام و الصراع الداخلي، و أهمية الوحدة الوطنية في مواجهة العدو بالأمس و اليوم.

لهذا فسأسلط الضوء في هذا المقال على محاولات الصلح التي كانت بين جبهة التحرير الوطني و الحركة المصالية في سنوات الثورة التحريرية من خلال العناصر الآتية:

- المقدمة

1- العلاقة بين جبهة التحرير الوطني بالحركة المصالية عند اندلاع الثورة.

2- السعي لتجنب المواجهة المسلحة.

3- السعي لحقن الدماء بين الاخوة الأعداء 1957-1962.

4- أسباب فشل محاولات الصلح بين الحركتين

- الخاتمة

أولاً: العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية عند اندلاع الثورة:

إن نوعية العلاقة التي نشأت بين الحركتين بعد إعلان الثورة مباشرة لم تتجه منذ البداية إلى الصراع العسكري، وإنما اكتنفها الغموض والمناورة بين الطرفين، انطلاقاً من وضع وحالة كل طرف منهما في هذه المرحلة، وسعيه لفرض نفسه كمثل للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار، وهو ما عبر عنه المؤرخ الفرنسي "بنيامين ستورا" بقوله: "... كل التنافر والتباعد الموجود بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، يتركز أساساً حول خصوصية واحدة وهي: البحث بكل الوسائل بالنسبة لكل منهما لتكون المنظمة الوحيدة، ذات التمثيل،..." (Benjamin, 1991, p141)

فجبهة التحرير الوطني عشية اندلاع الثورة، لم تكن تمتلك التنظيم القانوني والمؤسسي، الذي يساعدها على تنظيم كفاحها منذ البداية، كما كانت إمكانياتها ضعيفة، إن لم نقل تافهة مقارنة بالمستعمر،

وكان أمامها أن تختار بين أمرين، حسب ما ذكره لخضر بن طوبال عضو مجموعة الـ 22: التنظيم أولاً ثم إعلان الثورة، أو إعلان الثورة ثم تنظيمها، وقد اضطر القادة أن يختاروا الحل الأول (حربي، 1983، ص 109)، كما كان قادة المناطق الخمس ينتظرون ريدود فعل مناضلي حركة الانتصار وموقف الشعب، أمليين أن يكون حكمهم لفائدتهم، لكن شيئاً من ذلك لم يقع (حربي، 2006، ص 49)، بحكم أن المجموعة التي أعلنت الثورة لم تكن معروفة حتى لزعماء الحزب الذي خرجت من صلبه، فما بالك بقيادة التنظيمات الأخرى (الإبراهيمي، 1997، ص 07) وعامة الشعب الذي كان يعيش مرحلة من التوقف الغموض.

مقابل هذه الوضعية الصعبة، التي كانت الجبهة تعاني منها، ورث المصاليون خبرة طويلة في التقاليد السياسية والتنظيمية، وقوة في الجزائر وفرنسا (Benjamin, 1991, p141)، وذلك باعتراف رجال الجبهة أنفسهم، حيث يشير الرائد لخضر بورقعة إلى ذلك بقوله: "فقد كانوا أكثر تنظيماً وتجربة من الشباب الذين فجروا ثورة أول نوفمبر... فهم الذين سبقونا إلى صعود الجبال، وقبل انعقاد مؤتمر الصومام كانوا قد أحكموا انتشارهم على أرض الميدان، كما كانت لهم خبرة سياسية، وذكاء فائق في ربط العلاقات مع أفراد الشعب...." (بورقعة، 2008، ص 10).

كان مصالي الحاج وأتباعه، يرون بأنهم الوريث الوحيد لـ "ح.ش.ج. - ح.ا.ح.د"، ومصداقية حركتهم واقعة بفعل تاريخها الطويل في المطالبة بالاستقلال (Benjamin, 1991, p141)، وبذلك ينبغي على كل الجزائريين المؤمنين بالحرية والاستقلال أن يكونوا متحدين خلف الحركة الوطنية الجزائرية وزعيمها، على اعتبار أن قرار السلطات الاستعمارية بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يغير من الأمر شيئاً، بل إن الحزب أصبح أكثر قوة، كما ينبغي على الأحزاب الجزائرية التي تنشط في إطار الشرعية، اتخاذ موقف واضح، فيما يخص المعركة المصيرية؛ لأن الشعب الجزائري لن يعذرهم على ترددهم، وسيحكم على مصداقيتهم وأفعالهم، وهذا على حد ما ذهبت إليه صحيفة صوت الشعب الجزائري (sidi Moussa, 2008, pp 56-57).

وعلى الرغم من أن المصالية لم تشارك في تحضير أول نوفمبر 1954، أو في أحداثه، Montagnon (2004, p239) باتفاق المصادر والمراجع، فإن زعيمها اتجه إلى محاولة خطف مبادرة تفجير الثورة من جبهة التحرير الوطني، عن طريق تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية MNA من جهة، واستغلال ما يتمتع به من ثقل وسمعة في الداخل والخارج من جهة ثانية (Valette, p32)، مما فرض على جبهة التحرير الوطني التعامل مع الوضع بحذر وذكاء في البداية، ليكون في صالحها.

ولذلك اتجهت إزاء هذه الأوضاع، إلى اتخاذ موقف طبع بالغموض والاحتراز على الأقل في الثلاثة أشهر الأولى من اندلاع الثورة، في محاولة منها عدم المساس بالقاعدة النضالية، التي كانت قد انحازت لصف مصالي في صراعه مع المركزيين أثناء الأزمة، واعتقدت فيما بعد بأنه وراء إعلان الكفاح المسلح.

وخلافاً لم ذكره البعض، بأن الصدام بين الطرفين امتاز منذ الساعات الأولى لانفجار الثورة بالحدة والعنف (لونيس، 2007، ص 199)، فإننا نرى بأن الجانب الدبلوماسي، قد طغى على العلاقة بينهما باتفاق العديد من المؤرخين، على الرغم من أن جبهة التحرير ردت على العنف بالعنف في بعض المواقف (الزبيري، 1984، ص 199)، ويأتي ذلك في إطار المحاولات التي قامت بها كل حركة لاحتواء الأخرى، بل إن بعض الشهادات والمراجع تذهب إلى أبعد من ذلك، بإقرارها بأنها تعمدت الإبقاء على حالة الغموض، التي كانت سائدة بين المجاهدين الأوائل، خصوصاً في منطقة القبائل، لاسيما وأن البعض منهم، كان يلتحق بالجبال (بالثورة)، دون اكتراث إن كان ذلك تحت قيادة الجبهة، أو تحت نفوذ الحركة الوطنية الجزائرية المصالية (جان لويس، 2000، ص 8)، فخلال عدة شهور من اندلاع الثورة، كان يصعب على الملاحظ التمييز بين المناضلين المنتمين إلى هذه الحركة أو تلك، وقد شكل ذلك قوة حقيقية في مهدها (Abane, 2008, p326).

فقد أشار عبد الحميد مهري بأن "(...)الاتفاق بين القادة ومنهم كريم و أوعمران على الخصوص أن يتروكا القاعدة على اعتقادها السياسي، بأن مصالي الحاج هو الذي أعلن الثورة، ولا يمسوها إلا بالتدريج...وهكذا كانت القاعدة مصالية والقيادة جهوية على الأقل في منطقة القبائل..." (مهري، 2000، ص 07)، بل إن المناورة امتدت في نظرنا حتى الجزائر العاصمة، من قبل كريم بلقاسم وعمر أوعمران، الذين كانا على اتصال بالسيد باسطه أرزقي، الذي كان يشرف على فوج المصاليين المسلح في القصبة، وذلك إلى غاية يوم 31 أكتوبر، 1954 دون إخباره بما يخططان له في منطقة القبائل، مما ترك في نفسه أثراً عميقاً إلى يومنا هذا، فقد كتب في هذا الشأن ما يلي: «(...) وبالتحديد مساء يوم 31 أكتوبر 1954 في ذلك اليوم أعطيت قارورة بحجم عشر لترات مملوءة بالكورفورم...كما أعطيت أسلحة ومواد كيمياوية...وقد رافقت شخصياً أوعمران (العقيد مستقبلاً) حتى وصلنا نهج لوني أرزقي (فردان سابقاً)... حيث كانت تنتظره سيارة رمادية اللون...وقبل أن يهجم بالصعود في السيارة نصحني أوعمران بالحذر على نفسي حتى لا يتم القبض علي...في يوم الغد أي 1954/11/01 وأنا متوجه إلى مقر المداومة رأيت الشرطة تحاصر مقر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتم اعتقال كل المسؤولين، الذين كانوا متواجدين هناك...فعدت أدراجي إلى القصبة...وتم عقد اجتماع...وكان موضوع الاجتماع، الوضعية الجديدة الناتجة عن اندلاع الثورة. كم كانت الخيبة كبيرة حين شرحت لهم «خيانة بلقاسم كريم وأوعمران عمار... كنت في قرارة نفسي يائساً، وفاقداً للثقة، بسبب خيانة كريم بلقاسم وعمار أوعمران، لم أغفر لهما أبداً، عدم تقتهما بي، رغم كل ما فعلته وبذلته من اجلهما...» (أرزقي، 2009، ص 151-154).

وفي 16 نوفمبر 1954 قدم علي زعموم بدوار كوريات إلى كريم بلقاسم الحاج علي أرزقي عضو المكتب السياسي للحركة المصالية، وأثناء اللقاء، طرح الحاج علي كريم مسألة قيادة مصالي للثورة ورأيه في ذلك، فكانت إجابته غامضة ومرواغة؛ حيث أخبره بأنه قائد عسكري وليس سياسي، مستغلاً فرصة هذا

اللقاء لطلب إعانة مالية، وقد كان له ذلك؛ حيث تسلم شهر ديسمبر من السنة نفسها مليوني فرنك فرنسي تم جمعها من المهاجرين بفرنسا (Harbi, 2005, p47).

كما نسجل في سياق الاتصالات بين كريم بلقاسم والحركة الوطنية الجزائرية (MAN)، إقدام هذه الأخيرة على نشر رسالته له في العدد رقم 06 من جريدة "صوت الشعب الجزائري" « La voix du peuple Algérien » بتاريخ 16 فيفري 1955، والتي أكد فيها عن إرادته القوية في مواصلة الكفاح المسلح.

وقد نظر البعض لهذه الرسالة، بأنها محاولة من المصاليين لمغالطة الرأي العام، وإيهامه بأن كريم بلقاسم مصالياً، وأن كريم على ما يبدو، كان يريد من خلال هذه العملية، مقايضة هذه الرسالة بدعم مالي ولوجيستيكي من المصاليين، بحكم حاجته الماسة لذلك 'لونيبي، 2011، ص143).

ورغم أننا لا ننفي هذا الأمر، فإن المؤكد في نظرنا، أن هذه الرسالة تدل على صلة القائد الأول للمنطقة الثالثة بالحركة المصالية، سوء كان ذلك بشكل رسمي، أو مناورة منه، مما يوحي بحالة الغموض، التي كانت هذه المنطقة تعيشها، كما لا يمكننا أن نسلم بفرضية المقايضة التي طرحها رايح لونيبي، على الأقل لسببين هما:

1. أن كريم بلقاسم متعود على الاتصال بالقادة المصاليين منذ صيف 1954 إلى غاية مطلع عام 1955 على الأقل، وقد أشرنا إلى ذلك.
2. أن حصول كريم على المبلغ المالي، كان في شهر ديسمبر 1954، بينما نشر الرسالة كان في 16 فيفري 1955، أي بعد أكثر من شهرين من حصوله على الدعم المالي، إلا إذا كانت عملية النشر قد أخرجت عن قصد، لاستغلال ذلك دعائياً، ورغم هذا، فإن ذلك لا ينفي ما ذهبنا إليه حول عملية الاتصال.

وحسب محمد حربي، فإن كريم بلقاسم، وإلى غاية مطلع عام 1955، كان مقتنعاً، بأنه طالما لم تحدث قطيعة مع المصاليين، فإنهم لن يشكلوا مجموعاتهم القتالية، وطالما لم يحدث ذلك، فإن نزوح المناضلين من صفوفهم نحو جبهة التحرير الوطني سيستمر (حربي، 2005، ص130)، بل إن هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث ذكر بأن كريم بلقاسم، قد حافظ على اتصالاته مع الحركة المصالية إلى غاية بداية أبريل 1955، على أمل استقطاب الراديكاليين منهم إلى الجبهة، وكان هو ومصطفى بن بولعيد من المسؤولين المتمردين، وكانا يريان بأن إمكانية توحيد العائلة الكبيرة لحزب الشعب الجزائري، تحت قيادة الزعيم ما تزال قائمة (Abane, 2008, p325-327)، وقد عبرا عن أمنيتهما هاته في العديد من المرات، مما يعني انه كان يراهن على عامل الوقت، ومن تم لم يكن عمله هذا سوى مناورة أمام أنصار مصالي في المنطقة.

لقد راوغ -إذن- قادة الجبهة في الجزائر، ولم يعلنوا عن أنفسهم، لكسب الوقت، وتعزيز قواهم ومواقفهم، وقد استمرت هذه اللعبة، طالما أن جبهة التحرير الوطني، كانت ما تزال عاجزة عن خوض معركتها السياسية مع الحركة المصالية، إذ لم يكن أحداً من إدارتها الموجودين في الجزائر قادراً على إنجاح هذه المعركة (حربي، 1983، 130).

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل أيضاً، أن جبهة التحرير، قد استفادت من التوقيفات التي طالت كوادر ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية مباشرة عقب إعلان الثورة، بحيث استغلت ذلك في بناء قاعدتها (Montagna, 2004, p239)، وقد علق على ذلك أحمد بن بلة أحد قادتها الأوائل بالقول: "لا يمكن أن نغفل بأننا كنا على يقين، بأنه في حالة وقوع حدث خطير، بأن الحكومة الفرنسية، ستقوم بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وسجن مسؤوليها، وهذا ما حدث فعلاً، وقد ارتحنا لذلك، لأنها خلصتنا من دسائس محترفي السياسة، الذين كانت تعتبرهم شركاءنا، بينما كانوا في الواقع يعرقلون عملنا بصورة رهيبة" (Benjamin, 1991, p139).

نستنتج مما سبق، أن جبهة التحرير الوطني، كانت تدرك خطورة انطلاق الثورة في ظل الانقسام والتشتت، لاسيما وأن منافسها هو مصالي الحاج، بثقله السياسي، وسمعته بين القاعدة النضالية، وحركته التي كانت منظمة ومهيكلية، أمام ما كانت تعانيه من النقص الفادح في الإمكانيات، وعدم وجود هيكل تنظيمي، يساعدها على السير بالسرعة المطلوبة في نشر لهيب الثورة، ومن تم وعلى الرغم من التوتر الذي كان حاصلًا بينها وبين الحركة المصالية وردها أحيانا بالعنف على العنف، فإنها تعاملت مع الوضع بطريقة ذكية، باستغلالها حالة الغموض، التي كانت سائدة بين المناضلين، حول من يقف وراء تفجير الثورة، لأنها كانت تدرك خطورة الموقف، وتعلم أن نسبة كبيرة من القاعدة كانت ما تزال على وفائها للزعيم، ومن تم لم ترد أن تمسها بعنف، لاستغلال ذلك في خدمة الثورة الفتية، مما سمح لها باستقطاب العديد من المناضلين لصفها، وكذا محاولة بناء قوتها بهدوء.

ثانياً: السعي لتجنب المواجهة المسلحة (المرحلة الدبلوماسية 1954-1955):

كانت جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، واعيتين منذ البداية بمخاطر دخول مرحلة التحرير الوطني بتنظيمين متنافسين، وما يتحه ذلك من فرصة للعدو، الذي تقف مصالحه الأمنية بالمرصاد، لاستغلال التشتت والانقسام باختراق الصفوف، ومحاولة ضرب الإخوة الوطنيين ببعضهم البعض، لذلك كانت الرغبة في الاتصال بين الطرفين حقيقية وكبيرة (عباس، الخبر، 2000، ص04).

وبالنظر إلى الاتصالات ومحاولات الصلح بين الجبهة والحركة، فإننا نميز مرحلتين مختلفتين، إحداهما كانت في الأشهر الأولى من الثورة، وكان الهدف الأساسي منها محاولة منع الوصول إلى المواجهة المسلحة بين الطرفين، على اعتبار أن ذلك يخدم العدو بالدرجة الأولى، وقد اعتبر المؤرخ الجزائري محمد حربي هذه الفترة "مرحلة دبلوماسية"؛ حيث سجلت أثناء هذه المرحلة اتصالات ومساعي

عديدة، وثانيهما جاءت في المراحل اللاحقة للثورة (1956-1962)، وكانت في شكل تحركات، ومحاولات من أطراف عدة، لوقف نزيف الدم بين الإخوة الأعداء، بفعل الاقتتال والتصفيات الجسدية في الداخل والخارج.

جرت العديد من الاتصالات، بين قياديين من جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية في الأشهر الأولى من الثورة التحريرية، لحقن دماء الجزائريين، وتوحيد مجهودهم الحربي، وتوجيهه نحو العدو المشترك، سواء كان ذلك بالجزائر، أو بفرنسا، أو بالعاصمة المصرية القاهرة.

فقد جرت بالجزائر العاصمة اتصالات بين الطرفين لاحتواء الوضع؛ حيث ذكر مصطفى بن محمد (بن محمد، الخبر، 2007، ص 11)، أحد قادة الجناح المسلح، للحركة الوطنية الجزائرية، بأنه قد "... أجريت عدة اتصالات مع قادة جبهة التحرير، أمثال بيطاط وكريم وأوعمران، لتجنب الصدام بين إخوة الأمس، وتوجيه بنادق الجميع صوب العدو المشترك: نظام الاحتلال الفرنسي، كانت هذه الاتصالات تجري في الأبيار، وكان مطلب ممثلي الجبهة حل الحركة الوطنية والالتحاق بجبهة التحرير، وكان ردنا أنه من الأسهل انضواء الجميع تحت لواء الحركة بقيادة الحاج مصالي زعيم الحركة الوطنية في الجزائر، وفي أسوأ الأحوال أن نواصل الكفاح جنباً إلى جنب في انتظار تطور الأوضاع ونتائج حركية الكفاح، واثراً اعتقال بيطاط (في 16 مارس 1955) تواصلت المساعي مع كريم الذي كان يميل إلى قبول الاختيار الثاني، لكن عبان أعترض على ذلك بحدة مؤكدة تمسكه بمطلب التحاق عناصر الحركة بالجبهة فرادى بعد حل التنظيم طبعاً.. وفي أكتوبر 1955 في اتصال مع أوعمران أشهر السلاح في وجهي بدعوى أنني أمرت عناصرنا بمنطقة القبائل بقتله... ولم يحدث صدام بين التنظيمين في العاصمة قبل اعتقاله في 11 نوفمبر 1955...".

ولم يكن مصطفى بن محمد وحده، الذي كان يقوم بهذه المساعي مع قيادة جبهة التحرير بالجزائر العاصمة، وإنما كان هناك محمد علي خيضر (خيضر، الخبر، 2000، ص 11)، الذي كان بدوره يقود عدداً من الأفواج المسلحة بهذه المدينة، حيث كانت له عدة اتصالات بيطاط، وأوعمران، وياسف سعدي، لكن دون جدوى.

وقد أكد مختار بوشافة (Abane, 2008, p328)، المسؤول الأول لخلايا جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة حصول هذه الاتصالات، في شكل محاولات للتفاهم بين المسؤولين الجبهويين والمصاليين، ذاكراً مصطفى بن محمد، ومحمد علي خيضر بالاسم، بالإضافة إلى مختار زيتوني وخليفة بن عمار، وكان ذلك من أجل الوصول إلى اتفاق، وقد ذهبت جبهة التحرير الوطني -حسبه-، إلى حد الاقتراح على الحركة الوطنية الجزائرية بالمشاركة في القيادة المحلية، أو قيادة فرع سياسي أو عسكري للثورة، لكن المصاليين كانوا يطالبون دوماً بـ "الاعتراف كتابياً بأن مصالي هو الذي فجر الثورة"، بل إن البعض ذكر بأن مصالي الحاج رفض الرئاسة الشرقية لجبهة التحرير الوطني في مارس 1955 (Abane, 2008, p328).

(p328)، وهذا يبدو في نظرنا مستبعداً، لأن قادة الجبهة كانوا منذ البداية، يطالبون مصالي وأتباعه، بالانضمام إلى صفهم بصفة فردية ودون شروط.

وحسب بنيامين سطورا، فقد حدثت في آخر جانفي 1955 ثلاثة اتصالات بين كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة، ومسؤولين عن الحركة الوطنية، وهما اولبصير وزيتوني مختار، لكن لم تؤد إلى نتيجة تذكر، بسبب أن الأول طالب بالانضمام غير المشروط لمصالي الحاج لجبهة التحرير (1991 stora)، كما عقد وفد عن هذه الأخيرة بقيادة سي محمد بوقرظقاءً بوفد عن الحركة المصالية في جويلية 1955، من أجل التنسيق المشترك تحت لواء جبهة التحرير الوطني، إلا أن هذا اللقاء بدوره فشل لإصرار المصاليين على العمل بصفة مستقلة (تقرير الولاية الثالثة، 1987، ص 25).

كما جرت اتصالات مماثلة بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، بين ديدوش مراد قائد المنطقة وبلقاسم البيضاوي (عباس، الخبر، 2000، ص 04)، وحسب محمد حربي، فقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من التفكيك الكامل للمنظمة المصالية، واستيعاب مناضليها في هذه المنطقة منذ المرحلة الأولى من الثورة، خلافا لما وقع في بقية المناطق (حربي، 1983، ص 129)، كما كان العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة (وهران) يشرف بنفسه على الاتصالات مع المصاليين (عباس، الخبر، 2000، ص 04).

لكن الملاحظة الهامة، التي ينبغي تسجيلها حول تفكيك المنظمة المصالية في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، هي أن العناصر المصالية ظلت متواجدة في هذه الناحية من الوطن، دون أن يكون تنظيمها واضحا، وقد وقفنا بأنفسنا على ذلك من خلال العديد من الشهادات، رفض أصحابها أن تذكر أسماءهم، وحتى الذين التحقوا بجبهة التحرير الوطني منهم، وأبلوا البلاء الحسن في صفوف جيش التحرير الوطني، وسجنوا بفعل انتمائهم لهذا التنظيم، فان بعضهم ظل على وفائه لمصالي الحاج. وما يستنتج من هذه الاتصالات، أنها كانت تتم بمبادرات شخصية على مستوى مختلف المناطق، التي كانت تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض، بحكم صعوبة الاتصال وعد قيادة موحدة يتم الرجوع إليها.

أما في فرنسا، فقد أكد لنا أحمد مهساس (مهساس، 2010)، بأنه حاول إقناع مصالي وبعض أتباعه، بالانضمام إلى صف الثورة بعد اندلاعها، حيث صرح لنا قائلًا: "حاولت على مدار ثلاثة أشهر إقناعه بالانضمام إلى الصفوف، وكان الوساطة بيننا عبد الله عابد، ومن الاقتراحات التوفيقية التي عرضتها عليه، بقاء مصالي في الخارج كزعيم للثورة، أما الخلافات القائمة والحزازات فستتم معالجتها لاحقاً، ومن كثرة الاتصال بالمصاليين، وعلى رأسهم فيلالي بدأ الشك يراود البعض بأمني منهم، ومما أذكره في الأشهر الأولى للثورة، عند ما كنت أتحدث إلى عبد الله عابد، وانتهت محادثتنا إلى الفشل قال لي: "سننشئ جيشاً مثل اليوغسلاف"، فقلت له: بالتأكيد سيكون مصيركم مثل مصير ميخائيلوفيتش الذي حاول منافسة حركة تيتو فوقع في لعبة العدو".

واصل مهساس شهادته لي قائلاً "فشلت المساعي التي قمت بها، أمام تعنت المصاليين الذين رفضوا حل حركتهم، وتوقفت عن الاتصال بهم بفعل الشكوك، التي أصبحت تحوم حول علاقتي بهم، ضف إلى ذلك، أن جماعة عبان أقدمت على قتل عبد الله عابد، الذي كان وسيطاً في مساعي، وقد تأثرت لذلك كثيراً، لكونه كان مناضلاً قديماً، ومحكوم عليه بالإعدام منذ 1945، وكنت متأكداً بأننا سنصل إلى المواجهة الدموية لأن مناضلي الحركة الوطنية من نفس طينتنا، فهم متصلبون ومتشددون..."

وفي القاهرة، حيث كان الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، المكون من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد ومحمد خيضر منذ ما قبل اندلاع الثورة، جرت العديد من الاتصالات والمساعي لتوحيد الصف، وذلك قبيل الإعلان عن الكفاح المسلح.

فقد قام أحمد بن بلة بمحاولة أخيرة مع مصالي الحاج للمصالحة، وذلك عن طريق المستشار المصري توفيق الشاوي(الشاوي، ص ص187-191)؛ حيث طلب منه الاتصال بالزعيم بمقر إقامته الجبرية بأنغولام بفرنسا، وقد أكد الشاوي نفسه بأنه التقى بمصالي وابلغه انشغال جماعة القاهرة بالتشتت والانقسام الحاصل في الصف وما يمكن أن يحدثه من اثر على مستقبل الكفاح المسلح الذي أصبح على الأبواب.

وحسب المستشار المصري - دائماً-، فإن مصالي تساعل، إذا كان هؤلاء ينون فعلاً القيام بشيء ما (يعني الثورة) في القريب، ولما أجابه بأن ذلك ليس من شأنه قال له: "أرجوك أن تبليهم بأن أي عمل من هذا القبيل يجب أن يكون من الداخل، وألا تكون قيادته في القاهرة، حتى لا يكون على حد تعبيره «Télaguider».."; أي موجهة من القاهرة بواسطة اللاسلكي. (الشاوي، ص ص187-191)

كانت نتيجة هذه الوساطة، اقتناع مصالي الحاج بضرورة تفويض من يراه صالحاً لمهمة الانتقال إلى القاهرة، للالتقاء بأحمد بن بلة وزملائه لإتمام الاتفاق.

فأوفد المكتب السياسي المنبثق عن مؤتمر هورنو إلى القاهرة أحمد مزغنة ليتفاوض مع مندوبي حركة الانتصار ويحاول استمالتهم لصف المصالية، لكنه لم يكن يعلم أن هؤلاء قد انضموا إلى جماعة بن بلة، كما أنه فوجئ لما وصل إلى هناك باندلاع الثورة يوم 01/11/1954(الزبيري، 1984، ص 200)، فحاول إقناع الوفد الخارجي بالانضمام إلى الحركة الوطنية لكن فشل في مساعاه(Tegua, 1988, p47).

أما الشاذلي المكي الذي كان متواجداً بالقاهرة منذ مدة، فقد اتصل بتوفيق الشاوي بعد عودته من فرنسا، واتفق معه على موعد بمنزله يوم 27 أكتوبر 1954، إلا أن هذا المسعى توقف وأجهض بفعل اعتقال أجهزة الأمن المصرية للشاوي، الذي لم يطلق سراحه إلا في سنة 1956، وقد كتب هذا الأخير حول فشل هذه المصالحة ما يلي: "... أن الجهات المسؤولة عن الأمن كانت غير راغبة في إتمام هذه المصالحة، وقرروا اعتقال كل من يساهم فيها وبدعوا بي شخصياً..."(الشاوي، ص ص187-191).

تواصلت الاتصالات والمناقشات في القاهرة بين آيت أحمد، أحمد بن بلة، وأحمد مزغنة مبعوث مصالي الحاج والمكلف رسمياً بتمثيل الحركة الوطنية الجزائرية لدى الجامعة العربية والمشرق العربي

الإسلامي، وهذا حسب التفويض الموقع من قبل الزعيم في 25 نوفمبر 1954، وزميله عبد الله فيلاي، الذي لحق من جهة ثانية (الديب، 1984، ص 69)، وكانت هذه المناقشات كثيراً ما تتم في جوٍ متشنج على حد تعبير محمد حربي(حربي، 1983، ص 130).

ولكن، ورغم ذلك، جاءت الخطوة الأولى في أواخر ديسمبر 1954، حيث اجتمع رجل المخابرات المصرية فتحي الديب بأحمد بن بلة ومحمد بوضياف، لتدارس الموقف من مختلف جوانبه، لينتهي الأمر في الأخير، إلى اتخاذ جملة من الخطوات تكون بدايتها حسب ما أورده فتحي الديب بـ "المبادرة باستقبال مندوبي الأحزاب الجزائرية ومجاراتهم فيما سيطرحوه (كذا) من آراء بالنسبة لأهمية تحقيق وحدة الشعب الجزائري على أن نبدأ بتجميع كل فروع حزب الشعب أولاً، ثم تجميع باقي الأحزاب بما فيها جمعية العلماء بعد ذلك في بوتقة الثورة في إطار فتح صفحة جديدة..."، بالتركيز الكامل على المبادئ الرئيسية، التي يجب قبولها كشرط أساسية لانضمام أي فرد في إطار تشكيل ما سيعرف بـ "جبهة التحرير الجزائرية"(F.N.A)، الجهاز السياسي للثورة، وهذه المبادئ هي:

- الاعتراف بجيش التحرير الوطني.

- الاعتراف بالكفاح المسلح كأسلوب وطريق وحيد لتحقيق استقلال الجزائر.

- الاعتراف بوحدة الكفاح في الشمال الإفريقي وليس بالجزائر فقط.(الديب، 1984، ص

ص 69، 70).

من جهة أخرى، حضر إلى مكتب فتحي الديب يوم 06 جانفي 1955 أحمد مزغنة مندوب مصالي، حيث قدم له التفويض الممضي من قبل هذا الخير، ليدور بينهما نقاش، قال عنه فتحي الديب ما يلي: "(...) ودار بيننا حديث طويل، التزمت فيه بكل ما تم الاتفاق عليه من البنود السابق ذكرها، ووجدت من مزغنة تقبلاً لكل ما طرحته عليه، وتم الاتفاق في نهاية اللقاء على قيام بتهيئة اجتماع يضم ممثلي جبهة الكفاح الثلاثة لينضم إليه باعتباره نائباً لمصالي الحاج لتبادل وجهات النظر، والتواصل إلى اتفاق يوحد جهودهم كأبناء للشعب الجزائري"(الديب، 1984، ص 70).

وتوالت بعد ذلك الاجتماعات والمناقشات، بين ممثلي أطراف "ح.ش.ج"- "ح.ا.ح.د" الجبهويون، المصاليون والمركزيون)، ليتم فيما بعد ضم ممثلين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهما: الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، بصفته رئيساً، والفضيل الورتلاني عضواً، وكذا أحمد بيوض ممثلاً للسيد فرحات عباس رئيس "د.ب.ج.".

وبعد نقاش طويل، اتفق الجميع على توقيع ميثاق "جبهة تحرير الجزائر"(F.L.A)، وكان ذلك مساء يوم 17 فيفري 1955، في الاجتماع الموسع، الذي انعقد في منزل فتحي الديب، بحضور ممثلي الهيئات والأحزاب الجزائرية وهم: أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، (السادة: أحمد بن بلة، محمد حيزر، حسين آيت احمد)، ممثلاً مصالي الحاج أو الحركة الوطنية الجزائرية(السيدين: أحمد مزغنة،

الشاذلي المكي)، ممثلاً للجنة المركزية لـ ح إ ح الديمقراطية (السيدان: حسين لحول، محمد يزيد)، ممثلاً لـ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (السيدان: الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية، الفضيل الورتلاني عضو الجمعية) (الديب، 1984، صص 72-76).

ليتم بعد ذلك وضع اللائحة الداخلية لجبهة تحرير الجزائر، والتي تم إقرارها والتوقيع عليها مساء اليوم الموالي أي 18 فيفري 1955 (الديب، 1984، ص ص 76-77)، وقد قرروا ما يلي:

- يعتبر الشعب الجزائري على اختلاف أفراده، وهيئاته - فيما يختص بالكفاح الرهيب - كتلة واحدة هي الأمة الجزائرية ومن شدّد شدّد في النار.

- تسمى الهيئة التي انضوى تحت لوائها أبناء الجزائر المسؤولون المقيمون في القاهرة "جبهة تحرير الجزائر".

- تعمل الجبهة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، ومن كل سيطرة أجنبية مستعملة كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها.

- الجزائر عربية الجنس مسلمة، فهي بالإسلام والعروبة كانت، وعلى الإسلام والعروبة تعيش، وهي في ذلك تحترم سائر الأديان والمعتقدات، والأجناس، وتشتهر بسائر النظم العنصرية الاستعمارية.

- الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير وأن اتجاهها إلى العروبة، وتعاونها مع الشعوب، والحكومات والجامعة العربية أمر طبيعي.

- اليمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس، الجزائر، مراکش.

- جبهة التحرير الجزائرية، مستعدة من الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغربية الثلاثة، بنظام يوضع ومسؤوليات تحدد، وتهيب بالقائمين على الحركات التحريرية في كل من تونس ومراكش، أن يضعوا أيديهم في يدها، وأن يعملوا معها على تأسيس هيئة تنظيم الجميع.

- تنتهز الجبهة هذه الفرصة لتعبث بتحياتها الأخوية إلى سائر المكافحين في الجزائر سواء منهم من حمل السلاح، أم من كان عاملاً وراء الميدان، وإلى المساجين والمعتقلين السياسيين ضحايا القمع والإرهاب مترحمة على الشهداء.

- وتهيب جبهة التحرير الجزائر في القاهرة بإخوانها من العالمين العربي والإسلامي وبأحرار الدنيا جميعهم - ليناصروا الجزائر في كفاحها من أجل حريتها واستقلالها. فهم بذلك يناصرون الديمقراطية الحقّة، والإنسانية المعذبة، والمبادئ السامية (الديب، 1984، ص ص 644، 645).

فالوثيقة كما هو واضح تدعو لتعبئة كافة الطاقات الجزائرية من أجل مناصرة جيش التحرير الوطني، خدمة للجزائر وعملاً على تحريرها واسترجاع سيادتها في إطار مغربي كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة، وبذلك فإن جبهة التحرير الجزائر تعتبر وفاقاً وطنياً جمع العديد من الاتجاهات في سبيل القضاء على العدو المشترك المتمثل في الاستعمار الفرنسي.

كما حققت هذه الجبهة من جهة أخرى، ما عجزت عنه المساعي العديدة، التي بذلت من أجل لم شمل الإخوة الرفقاء في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ حيث أمضى الجميع على وثيقة واحدة، لتحقيق أهداف وطنية مشتركة، وبهذا يمكن القول بأنها كانت فرصة حقيقية للقضاء على الخلاف، الذي كان مستحكماً بين هؤلاء، لاسيما بين الجبهويين والمصاليين، مما يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي حالت دون تحقيق هذا المسعى الهام.

رغم أهمية ما تم التوصل إليه، فقد تعددت التفسيرات، واختلفت وجهات النظر حول الوثيقة الممضاة بين مختلف الأطراف، كما اختلفت الآراء حول الأسباب الحقيقية التي كانت وراء فشل هذا الصلح؛ حيث اتجه البعض إلى تحميل الطرف المصري - الذي لعب دور الوسيط - ذلك، في حين أرجع البعض الآخر أسباب هذا الفشل إلى جبهة التحرير الوطني.

لقد اعتقد البعض بأن توقيع ممثلي الحركة الوطنية على ميلاد "جبهة تحرير الجزائر" هو بمثابة الإعلان عن التحاقها بجبهة التحرير الوطني، ويبدو ذلك من خلال استثمار إمضاء مزغنة؛ حيث أرسل محمد حيزر وحسين لحول بهذا الشأن تعليقاَ إعلامياً لكل اتجاهات "ح.ا.ج.د." بفرنسا لاستثماره ضد الحركة الوطنية (حربي، 1983، ص 130)، كما اتجه محمد بوضياف إلى إعطاء الإمضاء تفسيراً خاطئاً عن قصد، وهو ما أوضحه مزغنة نفسه في رسالته (Harbi, 1981, p117) إلى عيسى عبدلي (عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية) بتاريخ 12 مارس 1955؛ حيث أخبره بأنه لا يتحمل مسؤولية هذا التفسير.

في حين أننا نجد أحمد مزغنة من جهة أخرى، وهو الذي رفض في البداية التوقيع إلى جانب حسين لحول المطرود في نظره من الحزب، يعتقد بأنه كسب بإمضائه حلفاء جدد إلى جانبه وهم: ممثل "ج.ع.م.ج." وممثل "ا.د.ب.ج."، أمام أعضاء الوفد الخارجي.

بينما رأت قيادة الحركة المصالية بفرنسا وعلى رأسها مصالي الحاج، بأن قبوله التوقيع على التجمع الجديد الذي يحمل تسمية "جبهة التحرير"، يعد خطأ يتحمل مسؤوليته (حربي، 1983، ص 130، 131)، لاسيما وأن الحركة كانت قد وضحت موقفها إلى الوفد الخارجي بالقاهرة، في رسالة مطولة بتاريخ 31 جانفي 1955، برفضها صيغة الجبهة، مقدمة التبريرات الآتية:

- أن الحركة الوطنية الجزائرية، تنظيم علني وطني سياسي لاغنى عنه، سواء للقيام بالعمل الجماهيري، أو مفاوضات محتملة مع العدو، أو إقامة علاقات مع المنظمات الأجنبية.

- أن التجمع الذي يدعو إليه الوفد الخارجي حصل فعلاً، معنوياً ونظامياً في إطار الحركة.

- دعوة خيزر ورفاقه، إلى الكف عن دعوتهم إلى التجمع، الذي لم يعد له مبرر، والالتحاق بعائلة الحركة الوطنية الكبيرة (عباس، الخبر، 2000، ص 04)، مما يعني أن الجبهة هي التي ينبغي أن تنضم إلى الحركة وليس العكس، وقد أشارت جنينة بن قلفاط (ابنة مصال الحاج) لهذه القضية، حينما سئلت عن

الأسباب التي جعلت والدها لا يركب قطار جبهة التحرير الوطني، حيث شككت في الدوافع العميقة لمؤسسي جبهة التحرير الوطني، وأكدت أن والدها كان "...على رأس حزب مهيكلي، ناضج، منظم منذ 20 سنة..." وبذلك فإن مؤسسي الجبهة هم من يعود إلى القطار (قفاط، الخبر، 2000، ص 11).

ولهذا فإن مصالي الحاج، اتخذ موقفاً سلبياً من مزغنة، بفعل إيمائه على وثيقة هذا التجمع، مما جعل هذا الأخير يسعى لتوضيح الأمور في رسالته المذكورة آنفاً بالقول: "... (وإذا كنا استخدمنا صيغة الجبهة، فذلك لأجل الحركات الأخرى، ولجر الجميع إلى هذه المعركة الجبارة، التي يخوضها الوطن في وجه امبريالية شرسة، لا لأجل مناضلي حركة واحدة، على هؤلاء الآخرين أن ينضموا إلى الحركة دون قيد أو شرط..."، وهو ما يعني أنه أكد على ما أشارت إليه رسالة حركته بانضمام الجبهة إلى الحركة، وكتب حول موقف مصالي منه ما يلي: "... (أما بخصوص القرار الذي اتخذتموه ضدي، فاعتقد بأنكم سرعتم الأشياء كثيراً أن أفهم أنكم تعيشون في جو آخر، ولا أعتقد أنني مسؤول عن العمل الماكر من جانب سماعين (كذا)، كان بإمكانكم انتظار تفسير من جانبي فللمجرم حق الدفاع عن نفسه..." (حربي، 1983، ص 130، 131).

والواقع أن ما يمكن استنتاجه من خلال تفسيرات كل من ممثلي جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، أن كلاهما كان يرى في الاتفاق المبرم مرحلة أولى لاحتواء الآخر، ومن ثم يحق لنا القول، أن نوايا الطرفين لم تكن صادقة تجاه بعضهما البعض، رغم صدقها تجاه الوطن. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول أن جبهة تحرير الجزائر كانت مصالحة حقيقية بين المصاليين وأعضاء جبهة التحرير الوطني، وأن سبب إشعال الفتنة بين الطرفين، هو فتحي الديب رجل المخابرات المصري، الذي قام بدور الوسيط بينهما، على اعتبار أنه رأى في هذه المحاولة الطيبة مناورة ومخططاً خبيثاً من فئة من السياسيين المحترفين، من أجل استعادة سيطرتهم على الوضع، مركزاً بالدرجة الأولى على جماعة مصالي الحاج، وأعضاء اللجنة المركزية المنشقة، كما أنه وبعد الإمضاء على الوثيقة، قرر أحمد مزغنة، وعبد الله فيلاللي، والشاذلي المكي، التوجه إلى باريس لشرح محتوى النشيرة، وإقناع جميع الأطراف بالعمل بموجبها، مع تمكين مصالي الحاج من حضور الاجتماع التنسيقي، الذي كان من المقرر عقده في جنيف السويسرية، لكن المسعى توقف، بعد أن أقدمت السلطات المصرية على اعتقال مزغنة والشاذلي المكي، واقتادتهما إلى السجن الذي لم يغادره حسب أبو القاسم سعد الله إلا حوالي 1960 (وزناجي، 2008، صص 84-85)، بينما تمكن عبد الله فيلاللي من مغادرة مصر براً إلى ليبيا واستطاع بإمكانياته الخاصة أن يصل باريس، حيث وقع اغتياله هناك في ظروف غامضة (وزناجي، 2008، ص 24).

وكتب فتحي الديب (الديب، 1984، ص 77)، نفسه حول اعتقال مزغنة والشاذلي المكي، متهماً إياهما بالتأمر ما يلي: " لم يكن مداد الميثاق الذي وقعه ممثلو مصالي الحاج قد جف بعد، وإذا بنا نعلم أن ثلاثي مجموعة مصالي بدأ في القيام بالعديد من الاتصالات للتخريب على الثورة واعتزامهم السفر إلى ليبيا وفرنسا

تحت شعار جبهة التحرير لبث التفرقة وتشكيك الجزائريين بقيادة الثورة، وحاولوا إيهامنا بقرارهم السفر لإقناع عناصرهم بالاندماج تحت لواء الجبهة، واجتمعنا على الفور بالأخ أحمد بن بيللا لدراسة الموقف وانتهينا إلى خطورة الوضع ما يمكن أن يقدموا من الوصول إلى ليبيا أو فرنسا... ورغبة منا وانه في عدم اللجوء إلى التصفية الجسدية قررنا اختطافهم من الطائرة... وتمت العملية بسرعة... بالنسبة لأحمد مزغنة والشاذلي المكي... أما عبد الله الفيلاي فقد سافر قبل قرارنا... وشاء القدر أن يلقي مصرعه بعد وصوله إلى باريس بثلاثة أيام على يد أحد خصومه لخلاف فيما بينهما... وهكذا تم إبعاد أنصار مصالي عن الميدان نهائياً وقضينا على مؤامرة أنصار التخريبية...»

من خلال هذا النص، يتبين لنا أن فتحي الذيب لم يتردد في الإعلان عن مسؤوليته في المصير الذي آل إليه أحمد مزغنة والشاذلي مكي، بالتنسيق مع أحمد بن بلة، بل أكثر من ذلك فإن المتمعن في النص، يدرك أن الرجل يتحدث، وكأنه أحد المسؤولين في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وأحد العارفين بخبايا الصراع بين هذه الأخيرة والحركة المصالية، وحتى داخل الحركة المصالية ذاتها، ومن العبارات الدالة على ذلك ما يلي: "(...) ورغبة منا ومنه في عدم اللجوء إلى التصفية الجسدية، قررنا اختطافهم...)"، "(...) أما عبد الله فيلاي فقد سافر قبل قرارنا... وشاء القدر، أن يلقي مصرعه بعد وصوله إلى باريس بثلاثة أيام، على يد أحد خصومه لخلاف فيما بينهما...)"، "(...) وهكذا تم إبعاد أنصار مصالي عن الميدان نهائياً، وقضينا على مؤامرة أنصاره التخريبية...".

رغم هذا الفشل، وما لحق بممثلي الحركة المصالية في القاهرة، فقد سعت الحركة الوطنية الجزائرية في فيفري 1956 إلى تحقيق وحدة الصف، في إطار تغيير تكتيكها، حيث صرحت قيادتها: " ليس هدف الحركة الوطنية الجزائرية توجيه جهودها... ضد حركة شقيقه... إن الوضع يجعل من الضروري تحقيق وحدة وطنية... وأن مواصلة العمل ضد الوحدة جريمة ضد الوطن".

إلا أن الإجابة جاءت صارمة من جبهة التحرير الوطني، التي رفضت العرض بلهجة حادة فحواها أن "الخونة لا يجري... التحالف معهم بل صرعهم" (حربي، 1983، ص 131)، ولم يطل الوقت كثيراً حتى نشب القتال بين الطرفين في مارس 1956 بمنطقة القبائل (حربي، 1983، ص 131).

لكن لم تلبث جبهة التحرير الوطني أن بادرت في شهر أوت 1956 بالاتصال بالحركة الوطنية الجزائرية، حيث تذكر وثيقة داخلية (Harbi, 1981, pp 125-132) لهذه الأخيرة، موجهة من مصالي الحاج إلى أعضاء المكتب السياسي، أن وسيطاً مصرياً أرسل كمبعوث خاص من "جمال عبد الناصر" الذي نعته الوثيقة بـ "الأخ الأكبر"، في إشارة من مصالي إلى الدور الذي كان يلعبه الرئيس المصري في توجيه قرارات الوفد الخارجي (وبوجه خاص أحمد بن بلة)، اقترح عقد اجتماع في 1956/08/12 بين أحمد بن بلة من جهة "جبهة التحرير الوطني" والحركة الوطنية الجزائرية لدراسة المقترحات الآتية:

أ. تكوين مجلس وطني للمقاومة الجزائرية.

ب. في " المجلس الوطني للمقاومة" يكون لـ جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية صوت واحد.

ج. يضطلع هذا المجلس بمهمة الإشراف وتوجيه الكفاح على كافة الجبهات.

د. تحتفظ جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية باستقلاليتهما السياسية.

هـ. هذا الاجتماع يمكنه أن ينعقد في بلد من اختيار الحركة الوطنية الجزائرية.

و. بمجرد أن يحصل الاتفاق بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية يتم إبلاغ

"ا.د.ب.ج. والعلماء.

ز. بمجرد أن يتم الاتفاق يتم تحرير أحمد مزغنة والشاذلي مكي وكل المسؤولين الموجودين رهن

الاعتقال، مع اعترافهم كتابيا وبشكل علني بأخطائهم (Harbi, 1981, pp 125-132)

ومن المثير للاهتمام، أن نرى مصالي الحاج في هذه الرسالة، يحكم على جبهة التحرير بأنها تشكل تجمعاً من المطرودين من "ح.ا.ح.د"، ومن الحركات الإصلاحية الأخرى، وفي نظره، فإن بن بلة وشركائه، قد أخضعوا الحزب لأوامر جمال عبد الناصر، بل إنه أقام مقارنة بين المؤتمر الإسلامي لعام 1936 وجبهة التحرير الوطني، معتبراً أن الأمر مجرد تكرار للسيناريو (Harbi, 1981, p 134).

لقد علق حربي على هذا الأمر بعبارات، نرى أنه من المفيد نقلها حرفياً، وهي ذات دلالة على ما وصل إليه مصالي الحاج في أحكامه، التي ظلت تراوح مكانها، حيث قال: "يدرك المرء، عبر هذا التحليل، كم يبقى مصالي أسيراً للماضي، فالاستدلال عن طريق القياس يخفي عن نظره التحولات التي تمت على صعيد المسرح السياسي والشركاء في اللغة، والاعتراض على جبهة التحرير الوطني باسم التاريخية لا يساعد على التوضيح، كان مصالي المتفوق في تجربته، يعتقد أن خسارة نفوذه مؤقتة"، وقد عبر عن هذا الأمر بقوله: "إذا كانت جبهة التحرير الوطني تخاطبنا من حين لآخر، فهذا يعني أنها فشلت في سياستها وتحتاج إلينا للنهوض من جديد وإعادة تقويم هيبنتها المتهافئة"، وهذا ما يجعلنا نقول أن الرجل كان على درجة كبيرة من الغرور، كما عبر عن ذلك ذات المصدر وهو محق فيما ذهب إليه.

بالإضافة إلى هذه الأحكام والتعليق التي أصدرها مصالي، فالظاهر أنه لم يكن يثق بتاتا في الوفد الخارجي، انطلاقاً مما سبق ذكره، وما يعزز هذا الطرح، هي جملة الشروط المسبقة التي وضعها، قبل الرد الكتابي على مبادرة جبهة التحرير الوطني في 24/08/1956 وهي:

- التحرير الفوري لأحمد مزغنة، الشاذلي مكي، العربي وألبصير، وكل الموقوفين سواء بمصر أو عند مجاهدي جبهة التحرير الوطني.

- أن هذه الإجابة لا يمكن أن تقدم سوى لأحمد بن بلة، وفي حالة غيابه عن الموعد، عليه أن يقدم ذلك لمن يمثله.

يجب على ابن بلة أو من يمثله، أن يعيد على الحركة كتابياً مقترحات جبهة التحرير الوطني، التي كانت قد عُرضت علينا شفهيّاً، من قبل مبعوث جمال عبد الناصر .
ثالثاً: السعي لحقن دماء الإخوة الأعداء 1957-1962.

تعتبر هذه المرحلة أخطر المراحل التي عرفتها الثورة الجزائرية، رغم النجاحات التي حققتها جبهة التحرير الوطني في الميدان، وعلى مختلف الأصعدة، وذلك لأن الخلاف والتوتر الذي كان يطبع العلاقة بين الجبهويين والمصاليين، تحول إلى صراع دموي مسلح في الداخل والخارج مهدداً الثورة التحريرية من الداخل، أمام هذا الوضع الخطير، ظهرت بعض المحاولات، والمبادرات التي كانت تسعى لحقن الدماء بين الطرفين، على أساس أن ذلك يُعد إهداراً للإمكانات الذاتية، التي تقدم خدمة جليلة للعدو، والذي لاشك أن لأجهزته الأمنية بدأ فيما وصلت إليه الأمور .

والواقع أن السعي لإيقاف دوامة الصراع المسلح في فرنسا، قد جاء من أكثر من طرف في الفترة الممتدة بين 1957 و1962، وقد خضع ذلك في نظرنا بالنسبة للحركتين إلى ميزان القوة بينهما، إذ تذكر المصادر والمراجع، أن كل واحدة منهما كانت لها مبادرة للصالح وأكثر، بل إن الأمر تعادها ليصل إلى محاولة التوسط بينهما كما سنوضحه في حينه.

فحسب محمد حزبي (حربي، 1983، ص 137)، فإن لجنة الدعاية في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا حذرت في شهر فيفري 1957، من الخطر الذي أصبحت دوامة التصفيات الجسدية تمثلها بين مناضلي الحركتين وأفواجها الصدامية، على الرغم من أن القتال كان جارياً بين الطرفين على أرض الوطن في العديد من المناطق.

لقد أبدت هذه اللجنة - حسب نفس المصدر - في البداية تطوراً للجو السياسي في المهجر، معبرة عن ذلك بالقول: (حربي، 1983، ص 137) «...» لقد امتد النزاع المسلح الذي يضعنا بمواجهتهم (الحركة الوطنية) إلى القاعدة، تمة قطيعة شبه كاملة، في الوقت الراهن من أعلى إلى أسفل، وقد أصبحت الاتصالات القاعدية بالغة الصعوبة، و الالتحاقات بالجبهة أكثر فأكثر محدودة، وإذا أضفنا إلى ذلك البقاء العنيد والذي يغدو خارج الرقابة أحياناً»، وأوصت ذات اللجنة في الأخير بعدم تبديد القوى في الصراع بين الجزائريين، الذي لا يخدم في الحقيقة سوى العدو الفرنسي مسجلة في هذا الشأن ما يلي: (حربي، 1983، ص 137) «...» من مصلحة الثورة أن يقاوم المهاجرون بنظام، وأن يكون لهم وعي واضح للنضال الذي ينبغي اتباعه وللأشكال التي ينبغي أن يتخذها، علينا أن نوفر على مواطنينا الأمل الممكن تحاشيها، ونقتصد في الاحتياطي البشري الثوري الخاص لجماعتنا، ونبث احترام الفرد الذي أراد الاستعمار تدميره في أنفسنا..»

بعد أشهر قليلة، وافقت فيدرالية جبهة التحرير الوطني على الاقتراح المذكور، من خلال عدم القيام بالهجمات على المصاليين على التراب البلجيكي، وهذا القرار جرى اتخاذه بعلم وزير الداخلية البلجيكي

وكان حسب محمد حزبي (...) كثمرة لجهود اليسار البلجيكي، لاسيما لجهود البروفيسور بيير لوغريف"، وقد التزم به المصاليون رغم أنه صادر من طرف واحد.

في نفس السياق ذكر عمر بوداود (بوداود، 2007، ص 113) رئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الفترة الممتدة بين 1957 - 1962، أنه وبعد بضعة أشهر من تسلم مهامه على رأس الفيدرالية، كانت هناك محاولة للتوصل إلى هدنة مع المصاليين، لكنها توقفت لأسباب يجهلها، وقد كتب في هذا الشأن ما يلي: (...) "لقد وقعت بالفعل محاولة لإجراء لقاء بيننا وبين ممثلي الحركة، قصد التوصل إلى هدنة ريثما يوضع حد للصراع، والحقيقة أن الاجتماع لم يقع قط، لازالت أجهل السبب أو السباب"، كما أورد أن حديثاً جرى في خريف عام 1957، أثناء اجتماع اللجنة الفيدرالية، حول توقيف جميع العمليات المسلحة ضد الحركة الوطنية الجزائرية لمدة شهر، مؤكداً أن المبادرة كانت من طرفهم، وذلك بالقول: (...) "كانت المبادرة من طرفنا تعبيراً عن حسن نوايانا..." وحسبه نفس المصدر - دائماً - فقد "تم توزيع المقترح بواسطة المنشورات السرية في الأوساط، وخلافاً لما كنا نرجوه، فقد واصلت الحركة هجماتها المسلحة ضد مناظرتنا... مع العلم أن قرار تعليق العمليات المسلحة قد تم اتخاذه رغم التحفظات..." (بوداود، 2007، ص 113) التي أيدها البعض.

وقد أكد محمد حزبي، وهو أحد أعضاء الفيدرالية الست، أن مشروع وقف الاعتداءات بفرنسا، قد عُرض على هذه الأخيرة في سبتمبر 1957، وحاز على موافقة ثلاثة أعضاء هم: "منجي"، "حزبي" و"قدروج"، وبحكم أن صوت الرئيس كان مرجحاً (بوداود)، فإن الاقتراح سقط (بوداود، 2007، ص 113).

لهذا، فحزبي يحمل بوداود مسؤولية فشل هذا المسعى، ويلومه، على عدم وضوح موقفه، ومناورته في هذا المجال، بل انه يذهب بعيداً، في اتهامه بإخراجه لمغالطة منافقة؛ حيث كتب في هذا الشأن ما يلي (حزبي، 2004 ص 225): "ما كنت ألوم بوداود عليه، أنه كان مخرجاً لمغالطة منافقة، ففي الوقت الذي قبل فيه تسجيل ملف الحركة الوطنية الجزائرية في جدول اعمال اجتماع سبتمبر، كانت التحضيرات جارية، بدون علمنا، لاغتيال إطارات الحركة..." وحسب المصدر ذاته، فان بوداود والعدلاني خضعا باحتقار لفكرة الاتصال بـ "عبد الله فيلالي"، أحد ابرز وجوه الحركة المصالية، بل إن الثاني ذهب إلى تعقب "منجي"، زميله في الفيدرالية، عندما كان يذهب للاتصال بفيلالي، مما جعل محمد حزبي يتساءل "هل كان يريد تحديد موقع فيلالي لتصفيته؟"، ليختم كلامه بعدها، بأن العدلاني احتج على التشكيك في حسن نيته، لما غضب منجي على تصرفه في شهر سبتمبر 1957، لكنه لم يلبث أن طأطأ رأسه أمام زملائه في الاجتماع، ولم يدم الوقت طويلاً، حتى تعرض فيلالي للاغتيال في 07 أكتوبر توفي على إثرها بعد وقت قصير. (بوداود، 2007، ص 223).

لكن بوداود فند ذلك في مذكراته قائلاً: (...) "وحسب المعلومات التي جاء بها البعض مثل محمد حزبي، فإن اللجنة الفيدرالية قد تهاونت في بذل الجهود الضرورية لاستغلال فرص التفاهم المتاحة مع

المسيرين في الحركة الوطنية الجزائرية قد تم إفشاله من طرفنا وهذا خطأ فادح وكلام لا أساس له من الصحة... (بوداود، 2007، ص 113).

أما من جانب الحركة المصالية، وقصد إخراج علاقاتها مع جبهة التحرير الوطني من المأزق الذي بلغته، وإيقاف الاغتيالات والتصفيات الجسدية في أوساط الهجرة الجزائرية، فقد اتصلت قيادتها بـ "أحمد مهساس" في روما، والذي كان حينها في قطيعة مع جبهة التحرير الوطني، نتيجة موقفه الرافض لقرارات مؤتمر الصومام، وذلك في شهر جوان 1957، ووضعت بالتنسيق معه، مشروع اتفاق أو تصريح (Harbi, 1981 p140)، على أساس عرضه على أحمد بن بلة، الذي كان حينها بسجن الصحة بباريس وكانت هذه الوثيقة، التي أوصلها إليه "محمد ماروك" عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، وزميله سابقاً في المنظمة الخاصة تنص على النقاط الآتية:

- التصريح برغبة الطرفين في رؤية المنظمتين (جبهة التحرير والحركة الوطنية) يتوصلان إلى اتفاق مشترك لتطبيق برنامج قابل ليضع وبشكل سريع للسيطرة الاستعمارية في الجزائر.
- القيام ببناء لكل المقاتلين والمناضلين من التنظيمين لتجنب الاقتتال الأخوي الذي لا يمكنه أن يكون مستغلاً سوى من قبل العدو، وهذا التكريس كل مجهوداتهم ضد القوات المحتلة في الجزائر.
- أن يطلب من المناضلين لكلنا المنظمتين القيام بالتقارب الأخوي بينهما، لأن ذلك يشكل قوة قادرة على انتزاع حرية الوطن، وأن يتم تشكيل "حيث يكون ممكناً لجان كفيلة بفرض إرضاء تطلعات الشعب الجزائري".
- إدانة كل أعمال العنف والمجازر التي يرتكبها المستعمر ضد الشعب الجزائري المكافح من أجل سيادته وحرية.
- التشهير بكل المناورات والتسويق، والتقسيم أو التخريب الذي يعرقل الثورة التحريرية، أو يكون مضاداً لمبادئها من قبل الكتلتين.
- تحية الضباط وصف الضباط والمقاتلين في صفوف جيش التحرير الوطني، والانحناء باحترام أمام أرواح كل الذين سقطوا في ميدان الشرق من أجل جزائر حرة ديمقراطية اجتماعية (حربي، 1983، ص 138).

وحسب ما أورده حربي عن محمد ماروك، فإن بن بلة وافق على مضمون مشروع الاتفاق الذي قدم له، إلا أنه أشار في نفس الوقت بأنه يستحيل عليه أن يوقعه بسبب وضعه الخاص في السجن، وطلب - عن طريق محمد الكبير الذي كان يزوره بانتظام في سجنه - أن يوجه مصالي الحاج نداء لوقف الاقتتال بين الإخوة، وقد قام هذا الأخير - حسب - بذلك في 01 سبتمبر 1957، ولم يكن يناور بمساعه كما أشارت إليه فيدرالية جبهة التحرير الوطني في نفس الشهر، بدليل أن عبد الله فيلاي نزع سلاح المجموعات الصدامية للحركة؛ حيث بقيت ثلاثة أسابيع في حالة ترقب للنتائج (Harbi, p140).

ومما جاء في النداء، الذي وجهه مصالي الحاج إلى الشعب الجزائري في هذا المجال ما يلي: (في فرنسا وخارجها يوجد كل يوم موتى وجرحى بين إخواننا، إن قائمة الضحايا طويلة، ومست التصفية عمالنا وتجارنا الصغار وطلبتنا، وإن الصحافة الاستعمارية المغتربة بهذا الخط تعرض هذه الجرائم في أعمدتها بتعاليق تمس كرامتنا... أن تكون هذه الاغتيالات وهذه الجرائم متعددة كل يوم بينما يناضل مواطنونا من أجل هدف واحد... إن تصفيات الحساب هذه في فرنسا وبلجيكا هي مع الأسف استمرار للمآسي الدموية... إن الشعب الجزائري الفخور بوعيه والواثق بعدالة طموحاته يدعو بكامل إرادته إلى إنهاء سفك الدماء في الجزائر...، وقد كرر نداءه في العدد الأول من النشرة الإعلامية للحركة الوطنية الجزائرية في 12 سبتمبر 1957 (سطورا، 1999، ص ص 257، 258).

والظاهر أن هذا النداء، قد تزامن مع مبادرة جبهة التحرير الوطني التي طرحت في نفس الشهر، والتي سبقت الإشارة إليها، وعلى ما يبدو فإن اجتماع الفيدرالية المذكور، كان لبث هذه المبادرة، خلافاً لما ذكره رئيسها "بوداود"، الذي أورد أن ذلك كان بمبادرة من فيدرالية الجبهة.

إلا أن أهم ملاحظة نسجلها حول نداء مصالي، أنه لم يوجهه باسمه الخاص، وإنما فضل توجيهه باسم الشعب الجزائري (...). إن الشعب الجزائري... يدعو بكامل إرادته إلى إنهاء سفك الدماء...، وهذا يعتبر في نظرنا محاولة منه لإبراز صفته التمثيلية لهذا الشعب، في الوقت الذي كانت جبهة التحرير الوطني قد برزت كحركة قوية التف حولها عامة الشعب الجزائري، خصوصاً في الجزائر، باعتبارها قائدة للكفاح المسلح، ولعل هذا الأمر هو الذي جعل فيدراليتها تنتظر إلى نداء مصالي الحاج من زاوية أنه يشكل مناورة لا غير.

ومن المفارقات الغربية، أنه في الوقت الذي كانت هذه المساعي تبذل لإنهاء سفك الدماء، حصدت آلة القتل العديد من إشارات الحركتين، لاسيما من طرف الحركة المصالية، التي فقدت أهم إطاراتها النقابية. كما أعاد مصالي الحاج الكرة، ووجه نداء آخر في أكتوبر 1957، لوقف الاغتيالات والتصفيات الجسدية بين الجزائريين، وقد كان ذلك في ظروف فقدان المركزية النقابية المصالية للعديد من قادتها على أيدي الأفواج الصدامية لجبهة التحرير الوطني، والذين كان منهم صديقه الأخير عبد الله فيلاي، ومما ميز هذا النداء هذه المرة، أنه وقع من قبل العديد من أنصاره اليساريين في فرنسا (سطورا، 1999، ص 258).

ويمناسبة نقل جبهة التحرير الوطني لعملياتها المسلحة إلى التراب الفرنسي في 25 أوت 1958، وما أحدثه ذلك من هلع في صفوف الفرنسيين، استغلت فيدراليتها هذا الأمر ووجهت نداءً إلى مناضلي الحركة المصالية، تدعوهم فيه إلى الانضمام إلى صفوفها، ومما جاء فيه: "إن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تتادىكم بصراحة لتذكركم بالواجب الوطني، لعلها أنه ما يزال في صفوفكم مناضلين نزهاء تم تضليلهم بديماغوجية من قبل قادة الحركة الوطنية الجزائرية... إن 25 أوت من عمل جبهة التحرير الوطني، ولا

داييلخوف من كومندوس هذه الحركة، عليكم الاتصال بمناضلينا حيثما تمكنتم من ذلك، لمساعدتكم في الانضمام إلى الثورة..." (Haroun, 1992, p262).

لكن هذا النداء لم يخل من التعبير عن القوة التي أصبحت جبهة التحرير الوطني تحس بها، لأنه حدد مهلة شهرين لمن يريد الالتحاق بصوفها من المناضلين المصاليين، بدءاً من تاريخ 958/08/25.

ولو أن هذه الخطوة، تعد محاولة استقطاب، قامت بها الجبهة في ظروف أصبحت فيها موازين القوى في صالحها، في الوقت الذي بدأت المشاكل الداخلية تشتد على الحركة المصالية، وانتهى العديد من مناضليها وقادتها إلى الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، ومن هؤلاء عضو المكتب السياسي لهذه الحركة أحمد نسبة، الذي تقدم بتسليم أرسيفها واشتراكات الشهر السابق للجنة الفيدرالية، فكان واضحاً أن الأمور لا تسير في صالح المصالية (بوداود، 2007، ص 114).

ورغم فشل محاولات الصلح التي أشرنا إليها، فإن أبرز ما يمكن تسجيله في مرحلة المفاوضات الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني، هو موقف مصالي الحاج الذي رفض المشاركة فيها بعد الدعوة التي وجهها إليه "لويس حوكس"، حينما تعثرت في 20 ماي 1961، وقد صرح في هذا الشأن بقوله: "لقد رفضنا العرض الذي بادر به السيد جوكس بدون علم جبهة التحرير الوطني رغم عدائها...دخولنا في المفاوضات في هذا الوقت لا ينصح به، ويمكن أن نتصور بسهولة أية ورقة قرر لنا أن نكونها في يد فرنسا في مثل هذا الوقت"، وقد كان هذا الموقف مشجعاً لجبهة التحرير الوطني، بل إنه جعلها في مركز قوة، وقد ثمن هذا الموقف أحد قيادي جبهة التحرير الوطني، وهو عبد الحميد مهري؛ حيث قال: (مهري، الخبر، 2007، ص 07) "...أنا لا أقول مصالي خائن، ولكني أقول إنه سياسي كبير أخطأ خطأ كبيراً في فترة صعبة، ومن حسن الحظ أنه تداركه فيما بعد عندما وصلت الأمور إلى المفاوضات، لأن فرنسا أرادت أن تدخله كطرف ثالث مفاوض ولكنه ترك الجبهة تكون طرفاً واحداً...".

وإذا كنا قد سقنا هذا الموقف في هذا المقام، فلأن بعض المصادر (Malekn, 2001, p) تشير إلى أن العديد من أعضاء الحركة المصالية في هذه الفترة، قد أبدوا بعض الليونة في ما يخص إمكانية انضمامهم إلى جبهة التحرير الوطني، وهو ما أشار إليه رضا مالك، على لسان حسين لحول، الذي أشار بأن بعض قياديي المصالية نقلوا إلى سعد دحلب عشية لقاء "لوغزان" (Lugrin) الذي جرى بين الوفدين الجزائري والفرنسي في 1961/07/20، أصداء بعض المواقف التي اتخذها "مولاي مرياح"، وهو أحد المقربين من مصالي الحاج وأحد القادة الرئيسيين للحركة الوطنية الجزائرية، والمتعلقة حسب "لحول" -دائماً- بتصور طريقه ما تسهل عملية انضمام المصاليين إلى جبهة التحرير الوطني، إلا أن هذا المشروع توقف، ولم يشر المصدر إلى أسباب ذلك.

من جانب آخر أشار تقرير سري (المجد، 2010، ص 18)، للمديرية العامة للشؤون السياسية والإعلامية الفرنسية صادر عام 1961، إلى وجود محاولات للتقارب بين جبهة التحرير الوطني والحركة

المصالية، يقودها مصالي الحاج شخصياً، إلى درجة أنه تعرض حتى للضمانات التي يمكن أن تقدمها جبهة التحرير لأنصاره، ويعني التقرير أن مصالي الحاج أصبح في هذه الفترة يشعر بالعزلة، ومن ثم رأى أن التقارب مع الجبهة قد يمنحه الفرصة لاسترجاع بعض الشيء من شعبيته المنهارة وبعض المسؤولين القدامى في حزبه، خصوصاً بعد الضربة الموجهة التي تلقاها من المجموعات التي انشقت عن حركته، وكونت ما عرف بالجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (F.A.A.D) في نفس الفترة.

ولعله كان يبحث في هذه المرحلة الحساسة من عمر الثورة التحريرية (مرحلة المفاوضات)، على الطريقة التي تضمن له ولأنصاره مكانة في الجزائر المستقلة، بعدما أصبحت تباشير النصر على الأبواب. وما يرجح هذا الطرح، هو إقدامه على بعث رسالة إلى بن يوسف بن خدة في 1962/05/25 (Benyoucef, 1999, p411)، بعد حوالي خمسة وستون يوماً من توقيف القتال، ودخول الجزائر في المرحلة الانتقالية، والتي جاء فيها على وجه الخصوص: "إلى السيد بن يوسف بن خدة رئيس جبهة التحرير الوطني، تونس، سيدي الرئيس يشرفني أن نبعث إليك هذه الرسالة نقترح عليكم عقد لقاء في القمة بين تنظيمنا، لكي نستعرض معاً جملة المسائل التي تهم بلدنا حاضراً ومستقبلاً...".

لكن لم يكن من سهل على قيادة جبهة التحرير الوطني، أن تقبل دعوة مصالي الحاج في هذا التاريخ، الذي أصبحت تحس فيه بأنها أنجزت بنجاح ما كانت قد وعدت به الشعب الجزائري، كما أنه لم يكن من السهل عليها، أن تتسى ما سببته الحركة المصالية لها من متاعب طيلة سنوات الثورة.

هكذا فشلت كل المبادرات والمحاولات التي كانت تهدف إلى إصلاح ذات البين، وقد كلف ذلك الثورة التحريرية والجزائر غالباً، وحكم على شريحة من أبناء هذا الشعب حكماً قاسياً وهو "الخيانة" ونعني بذلك مصالي الحاج وأتباعه.

رابعاً: أسباب فشل محاولات الصلح بين الحركتين:

لعل أبرز سؤال يطرح نفسه في هذا المقام هو: من يتحمل مسؤولية هذا الفشل الذي فوت على الثورة الجزائرية إمكانية الاستفادة من جميع الوطنيين المخلصين في الحركتين، وهددها من الداخل تهديداً خطيراً كاد أن يعصف بإنجازاتها؟.

إن الإجابة على هذا السؤال، لا ينبغي أن تعتمد على وثائق حركة من الحركتين فحسب، وإنما يجب أن تخضع إلى الإنصاف والموضوعية التي يتطلبها البحث العلمي، بعيداً عن العاطفة والتحزب، وقد حاول البعض أن يجيب على ذلك دون انحياز لطرف على حساب الآخر.

فحسب محمد العربي الزبيري (الزبيري، 1984، ص 203)، فإنه وانطلاقاً من المعطيات التي عرفتها مختلف مراحل الصراع، (...) نستطيع التأكيد اليوم بأن الذي أراق دماء الأصدقاء المناضلين من أجل أهداف واحدة، إنما هي المصالح الشخصية، وحب الظهور والمسؤولية لدى مجموعة من الإطارات المسيرة...".

مقابل هذا الحكم، فإن "الزيري" يشير إلى ملاحظة هامة تتمثل في ضرورة التفريق بين موقف قيادة الحركة المصالية وموقف مناضليها من الثورة في عامها الأول، حيث يلقي بالجزء الأكبر من المسؤولية على القيادة بالدرجة الأولى، وهذا بالقول: "... لا نستطيع تبرئة المكتب السياسي والمجلس الوطني اللذين انبثقا عن مؤتمر "هورنو" وبإمكاننا الجزم أن أعضاء الهيئتين المذكورتين وفي مقدمتهم مصالي الحاج نفسه، قد ارتكبوا أخطاء فادحة كلفت الجزائر أثمانا باهضة في الأرواح والعتاد... غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن معالجة هذا الموضوع يحتم على كل باحث موضوعي أن يفرق بين قيادة الحركة ومناضليها..." (الزيري، 1984، ص 203).

وقد تساءل محمد حربي بدوره بقوله: "... هل كان التقارب بين الطرفين مستحيلاً؟ (حربي، 1983، ص 133) من يتحمل مسؤولية هذه المأساة؟ ليجيب بعبارة لا تختلف في معناها عما ذهب إليه الزيري، حيث قال: «...» لدى الدراسة، تبين الوقائع أن إرادة السيطرة لعبت في الصراع بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني دوراً مهماً (الزيري، 1984، ص 193).

مع العلم أنه يرى بأن كل حركة من الحركتين، سعت في مرحلة ما لإخضاع الأخرى؛ حيث أشار أن الحركة المصالية سعت في هذا الاتجاه بين 1954 و 1956، لفرض سيطرتها على الكفاح المسلح، ونفس الشيء بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، التي كانت تسعى بدورها للاستيلاء على "ح.إ.ح.د" دون قتال، وبحكم إحباط حساباتها جزئياً، فإنها فكرت في فرض ذلك بالقوة، عن طريق محاولة اغتيال مصالي الحاج نفسه في ماي 1955، ثم في سبتمبر 1959.

ويخلص حربي إلى نتيجة مفادها: أنه ومنذ أبريل 1956 كان إيقاف دوامة التصفيات المتبادلة يتوقف على جبهة التحرير الوطني بوجه خاص، مشيراً إلى الصراع الدموي الذي وقع في فرنسا، بأنه لا يمكن أن تتحمله الحركة المصالية وحدها قائلاً: "يستحيل القبول اليوم بالحجج التي فصلتها جبهة التحرير الوطني آنذاك في فرنسا، ناسية إلى الحركة الوطنية الجزائرية وحدها مسؤولية مجابها زعمت أن مصالي بادر إليها ضد خصومه منذ أزمة ح.إ.ح.د، وليست الحقيقة بهذه البساطة... أن الرد على هجمات ح.و.ج ضد جبهة التحرير الوطني كان عفويًا،... قبل أن تتولى أيضاً مسؤولية قيادة الجبهة التي رأت فيه فرصة مناسبة لتحقيق سيطرتها يبقى أن إرادة جبهة التحرير أن تكون المحاور الأساسي الوحيد - حتى لقاء حرب أهلية جزائرية- كانت إرادة ثابتة" (الزيري، 1984، صص 139، 140).

وقد حاول "عمر بوداود" تفنيد ما أورده محمد حربي، بتحميله جبهة التحرير الوطني مسؤولية إهدار الفرص التي أتاحت لإيقاف دوامة العنف مع الحركة المصالية؛ فكتب: "... حسب المعلومات التي جاء بها البعض، مثل محمد حربي فإن الفدرالية قد تهاونت في بذل الجهود الضرورية لاستغلال فرص التفاهم المتاحة مع المسيرين المصاليين... بل لقد تم التأكيد على أن اجتماعاً مع عبد الله فيلالي... قد تم إشغاله من طرفنا، وهذا خطأ فادح وكلام لا أساس له من الصحة..." (بوداود، 2007، صص 112-113).

في حين نجد «محمد عباس» (عباس، الخبر، 2000، ص04)، وفي سياق محاولة بحثه عن أسباب فشل محاولات التقارب بين الإخوة الأعداء، يذكر بأن المسؤولية لا يمكن أن تقع على المصاليين وحدهم، مشيراً إلى الصدمات المسلحة التي كانت عناصر جبهة التحرير الوطني قد بادرت بها في منطقة القبائل، وهذا باعتراف أحد قادتها وهو العقيد سليمان دهليس، ويضيف إلى ذلك عنصراً هاماً، يتمثل في الدور الذي لعبته المخابرات الفرنسية في تأجيج الصراع بين الأشقاء في فرنسا.

بينما أرجع أحمد مهساس، وهو أحد المناضلين الذين بدلوا جهدا كبيرا لمنع الوصول إلى الصراع المسلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية عامي 1955 و1957 إلى الطبيعة الصلبة لمناضلي الحركتين، وعدم قبول كل طرف التنازل للآخر؛ حيث صرح لي في شهادته في هذا الشأن قائلاً: "كنت متأكدا عام 1955 أن الأمور ستصل إلى الصراع المسلح بين الطرفين، وذلك وبكل بساطة لأن طينة مناضلي الحركتين واحدة، باعتبارهم تخرجوا من مدرسة "ح.ش.ج - ح.إ.ج.د"، فكلاهما لا يرجع في كلامه، أي كما يقال بالعامية "رأسهم يابس"..."، ولاشك أن في شهادة مهساس ما يوحي إلى عناد الطرفين وعدم تراجعهما عن مواقفهما حتى ولو تبين أنهما على خطأ» (عباس، الخبر، 2000، ص04).

من خلال مختلف الآراء التي أوردناها حول أسباب فشل مساعي الصلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية، نستنتج أن هناك إجماع على نقطتين أساسيتين هما:

- أن هذا الفشل لا يمكن تحميله لطرف دون الآخر.
 - أن إرادة السيطرة والتطلع إلى القيادة والزعامة كان لها الدور الأكبر في هذا الفشل.
- بالإضافة إلى هذين السببين الموضوعين يمكننا أن نضيف أسبابا أخرى لا يمكن -في نظرنا- إهمالها، لعل أبرزها:

أ. عمق الهوة بين قيادة الحركتين، بفعل التراكمات الكثيرة والكبيرة التي تعود إلى ما قبل اندلاع الثورة، والمرتبطة أساساً بالمشاكل والخلافات التي لم تجد حلاً لها.

ب. الشك والارتياب وسوء النية، الذين طبعوا الاتصالات التي جرت بين الطرفين، منذ عام 1954 إلى الاستقلال عام 1962.

ج. دور الأطراف الخارجية، في إفشال كل المحاولات، وعلى رأسها أجهزة المخابرات الفرنسية، التي لعبت دوراً أساسياً، في زرع الشك والارتياب بين الطرفين، بالإضافة إلى الدور السلبي الذي لعبه رجل المخابرات المصرية فتحي الذيب.

د. قضية بن لونيس وما تركته من انعكاسات على العلاقة بين الحركتين، لاسيما من جانب جبهة التحرير الوطني، التي تضررت كثيراً من خيانة بن لونيس بفعل المتاعب الكبيرة التي سببها لها في الولاية السادسة، وقد تسبب ذلك في تهديد الثورة التحريرية المباركة من قبل أبناء جلدتها.

الخاتمة:

من خلال محاولات الصلح بين الحركتين التي سقناها يمكننا أن نستنتج جملة من الاستنتاجات

هي:

- أن المحاولات التي تمت في الداخل (الجزائر) كانت تتم بمبادرات شخصية من بعض القادة من الحركتين، ولم تأخذ طابعاً رسمياً باسم قيادتيهما، ولعل ذلك يرتبط بظروف الحرب وحالة الغموض التي كانت تسيطر على قيادة الثورة ومن يقف وراءها خصوصاً في سنتها الأولى.

- يرتبط فشل هذه المحاولات والمبادرات -في نظرنا- بالتعصب الذي أظهره الطرفان، وتقدم كل طرف منهما بنية احتواء الآخر وضمه، فجبهة التحرير الوطني أعلنت صراحة في بيان أول نوفمبر بضرورة أن تعلن الأحزاب الوطنية والجمعيات عن حل نفسها والانضمام إليها بشكل فردي، ومصالي الحاج لم يكن يرى في الجبهة سوى تجمع للمطرودين من الحزب وأن صبغة الحركة الوطنية الجزائرية هل الأمل لقيادة الثورة - كما سبقت الإشارة إلى ذلك-.

- لا يمكننا أن نحصر أسباب هذا الفشل في فترة 1954-1956، وإنما نعتقد أنها تمتد إلى أيام الأزمة الحزبية التي لم يتمكن فيها قادة الحزب من الوصول إلى اتفاق حول المشاكل الداخلية.

- تعد المحاولة التي جرت في القاهرة والمتمثلة في إنشاء "جبهة تحرير الجزائر" أهم محاولات الصلح التي عرفتھا المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956) وذلك لعدة أسباب أهمها:

- أنها ضمت العديد من الأطراف الفاعلة في الأحزاب الوطنية وجمعية العلماء الجزائريين.

- أنها أخذت طابعاً رسمياً من خلال إمضاء الجميع على ميثاق الجبهة.

- لكون هذه المحاولة عرفت وجود وساطة بين الزعماء الجزائريين في القاهرة، وهي الوساطة المصرية التي كانت بإمكانها أن تكون الضامن لو سارت الأمور بالشكل الصحيح.

رغم هذه العوامل التي كانت مشجعة على النجاح، إلا أن المحاولة فشلت ويرتبط ذلك بجملة من

الأسباب لعل أبرزها:

- الدور السلبي للطرف المصري الممثل في فتحي الديب، وتواطؤ أحمد بن بلة على معه، وهذا باعتراف فتحي الديب نفسه، و إقدام المخابرات المصرية على توقيف الشاذلي المكي وأحمد مزغنة.

- سوء نية ممثلي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وممثلي الحركة الوطنية الجزائرية، وعزم كل طرف منهما على استغلال إمضاء الآخر لخدمة أغراضه الحزبية، وقد ظهر ذلك من خلال التصرفات التي

أعقبت الإمضاء على ميثاق الجبهة مباشرة، وكل هذا يرتبط بالصراع على القيادة وحب الظهور والزعامة.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

أولاً: المصادر بالعربية:

1 - الكتب:

- ¹ الإبراهيمي أحمد طالب: 1997، أثار محمد البشير الإبراهيمي ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.
- ² باسطة أرزقي: 2009، مواقف و شهادات عن الثورة، ايماننا بالله والاسلام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- ³ بوداود عمر: 2007، خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا، من حزب الشعب الى جبهة التحرير الوطني، تر، أحمد بن محمد بكلي، دار القصة، الجزائر.
- ⁴ الديب فتحي: 1984، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- حربي محمد: 2004 حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، تر، عبد العزيز بوباكير، علي قسايسية، دار القصة، الجزائر.
- ⁵ حربي محمد: 1983، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر، كميل قصير داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان.
- ⁶ حربي محمد: 2006، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر.

ثانياً: المصادر بالفرنسية:

الكتب

- ⁷ Benkhadda Benyoucef: Les origines du premier novembre 1954 , 2 éditions revue et augmentée, éditions C.N.E.R.M.N.R 1 Novembre 1954, Alger.
- ⁸ Haroun Ali: La 7° Wilaya La guerre du F.L.N. en france 1954-1962 édition Rahma Alger 1992.
- ⁹ Harbi Mohammed:1999, Les Archives de la Révolution Algérienne, postface de charle-Robert Agron, les éditions jeune afrique, paris 1981.
- Mohamed Harbi :2005, 1954 la guerre commence en Algérie, éditions Barzakh, Alger.
- ¹⁰ Malek Rédha: 2001, L'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes (1956-1962), éditions ANEP Alger.

¹¹ Teguia Mohammed: 1988, L'Algérie en guerre, o.p.u, Alger.

2: الشهادات:

¹² شهادة بن محمد مصطفى: 2007_ من 31 مارس إلى 06 أبريل، الخبر الأسبوعي، عدد 422 (عدد

خاص)، الجزائر

13 شهادة الرائد بورقعة لخصر: ، الجزائر 2008/11/01 العدد 2444، يومية الشروق،.

¹⁴ مهساس شهادة أحمد: للباحث (مسجلة بالصوت والصورة)، بمنزله 56 شارع ديدوش مراد، الجزائر

العاصمة، 2010/09/07.

3: التقارير الولائية لكتابة تاريخ الثورة:

¹⁵ تقرير الولاية الثالثة المقدم للملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية المنعقد بمدينة تيزي وزو يومي

7، 8 فيفري 1987.

2: الصحف:

¹⁶ La voix du peuple Algerien : n:°02 du 16 décembre 1954 dans, Nedjib sidi Moussa et jacques simon : Le M.N.A. Mouvement National Algérienne, éditions L'Harmattan, paris 2008.

ثانيا: المراجع:

1- بالعربية:

¹⁷ الزبيري محمد العربي: 1984، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، قسنطينة ، الجزائر.

سطورا بنيامين: 1999، مصالي الحاج 1898-1973، رائد الوطنية، تر، صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصة، الجزائر.

18 عباس محمد: 2007، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصة، الجزائر.

¹⁹ لونيبي إبراهيم: 2007، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر.

²⁰ لونيبي رابح: 2011، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار كواكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

²¹ وزناحي مراد: 2008، حديث صريح مع أ.د أبو القاسم سعد الله في الفكر والثقافة والتاريخ، منشورات الحبر، الجزائر.

2- بالفرنسية:

22 Abane Belaid: 2008, L'Algérie en guerre, Abane Ramdane et les fusile de la rébellion, éditions L'harmattan, paris.

²³ Montagnon Pierre: 2004, la guerre d'Algérie genèse et engrenage d'une tragédie 1954 1962, Editions flammariion, paris.

²⁴ stora Benjamin: 1991, la gangrène et l'oubli, la mémoire de la guerre d'Algérie, éditions la découverte, paris.

²⁵ stora Benjamin: l'affrontements entre le F.L.N et M.N.A de Messali Hadj 1954-1955, 1^{er} partie, Non publié.

ثالثا: الصحف:

26 الخبر الأسبوعي، من 07 إلى 13 جوان 2000، عدد 66، حوار مع المؤرخ الفرنسي بلانش جان لويس (Jean-louis planche): حاوره رياض أمين، الجزائر.

27 الشروق، 2010/10/30، العدد 3100، الجزائر.